

Distr.: General
30 August 2023
Arabic
Original: English



الإمارات العربية المتحدة وفرنسا: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى جميع قراراته وبياناته الرئاسية والصحفية السابقة الصادرة بشأن الحالة في مالي،
وإنه يشير أيضاً إلى القرار 2664 (2022)،

وإنه يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وإنه يشدد على أن
سلطات مالي هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن توفير الاستقرار والأمن في جميع أنحاء إقليم مالي،
وإنه يشدد على أهمية أن تتولى السلطات الوطنية زمام المبادرات المتصلة بالسلام والأمن،

وإنه يشير إلى أحكام اتفاق السلام والمصالحة في مالي ("الاتفاق") التي تدعو مجلس الأمن إلى
تقديم دعمه الكامل للاتفاق، وإلى رصد تنفيذه عن كثب، واتخاذ التدابير اللازمة، عند الاقتضاء، ضد
أي شخص يعوق تنفيذ الالتزامات الواردة فيه أو تحقيق أهدافه،

وإنه يكرر التأكيد على أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
والشركاء الدوليين الآخرين لا يزالون ملتزمين التزاماً راسخاً بتنفيذ الاتفاق باعتباره وسيلة لتحقيق السلام
والاستقرار على المدى الطويل في مالي، وإنه يشيد بالدور الذي تضطلع به الجزائر وسائر أعضاء فريق
الوساطة الدولي لمساعدة الأطراف في مالي على تنفيذ الاتفاق، وإنه يشدد على ضرورة زيادة مشاركة أعضاء
فريق الوساطة الدولي من أجل تنفيذ الاتفاق، وإنه يؤكد كذلك على الدور المركزي الذي ينبغي أن تواصل
الأمم المتحدة الاضطلاع به لدعم تنفيذ الاتفاق من جانب أطراف الاتفاق في مالي والإشراف عليه،

وإنه يعرب عن القلق إزاء تعثر تنفيذ الاتفاق والتهديدات المحدقة بوقف إطلاق النار، وإنه يدعو
جميع الأطراف إلى التقيد بالاتفاق وتنفيذ أحكامه، والتعاون التام مع الأمم المتحدة أثناء عملية خفض
التدرجي للبعثة وانسحابها وتصفيتهما لكفالة انسحاب البعثة بشكل منظم وآمن، والتخفيف من أي أثر سلبي
لانسحاب البعثة على الاتفاق،

وإنه يشير إلى ضرورة أن تكفل الدول الأعضاء الامتثال في جميع ما تتخذه من تدابير تنفيذياً لهذا
القرار لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان
والقانون الدولي للاجئين، حسب الانطباق،



وإن يحيط علماً بقراري لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي (“اللجنة”) المؤرخين 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 10 تموز/يوليه 2019 القاضيين بإدراج عدة أفراد في قائمة الجهات من الأفراد والكيانات الخاضعة للتدابير المتخذة عملاً بالقرار 2374 (2017) (“قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار 2374“)، **وإن يحيط علماً كذلك** باعترام اللجنة النظر في شطب أسماء هؤلاء الأفراد من قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار 2374 في حال تنفيذ التدابير ذات الأولوية الواردة في الفقرة 4 من القرار 2584 (2021) تنفيذاً كاملاً ووقف الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة لجميع الأنشطة غير المشروعة، بما فيها تلك الواردة في بيان الأسباب، **وإن يؤكد** في الوقت نفسه أن مجلس الأمن لم يرَ بعد تقدماً كافياً يبرر النظر في ذلك،

وإن يحيط علماً بالتقرير النهائي (S/2023/578) لفريق الخبراء،

وإن يلاحظ أهمية استمرار التعاون وتبادل المعلومات بين فريق الخبراء وسائر كيانات الأمم المتحدة العاملة في مالي، كلٌّ في حدود ولايته وقدراته،

وإن يحيط علماً بالرسالة الواردة من حكومة مالي الانتقالية المؤرخة 15 آب/أغسطس 2023 (S/2023/605) وبطلبها رفع نظام الجزاءات المتعلق بمالي،

وإن يقرر أن الحالة في مالي لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإن يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1 - **يقرر** أن يجدد حتى 31 آب/أغسطس 2024 التدابير المبينة في الفقرات 1 إلى 7 من القرار 2374 (2017)؛

2 - **يؤكد** من جديد أن هذه التدابير تسري على الجهات من الأفراد والكيانات التي تعينها اللجنة، على النحو المبين في الفقرتين 8 و 9 من القرار 2374 (2017)؛

3 - **يقرر** أن يمدد حتى 30 أيلول/سبتمبر 2024 ولاية فريق الخبراء، بصيغتها الواردة في الفقرات 11 إلى 15 من القرار 2374 (2017)، **ويشير** إلى الفقرة 6 من القرار 2664 (2022)، **ويعرب** عن اعترامه استعراض الولاية واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن تمديدتها مرة أخرى في موعد أقصاه 31 آب/أغسطس 2024، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ بأسرع ما يمكن التدابير الإدارية اللازمة لإعادة تشكيل فريق الخبراء بالتشاور مع اللجنة، مستعيناً في ذلك، حسب الاقتضاء، بخبرة أعضاء فريق الخبراء الحاليين، **ويهيب** بجميع الدول الأعضاء أن تيسر عمل الفريق؛

4 - **يطلب** من فريق الخبراء أن يقدم إلى المجلس، بعد مناقشة مع اللجنة، تقريراً لمنتصف المدة في موعد أقصاه 28 شباط/فبراير 2024 وتقريراً نهائياً في موعد أقصاه 15 آب/أغسطس 2024، وموافاته، حسب الاقتضاء، بمعلومات مستكملة بصفة دورية في الفترة الفاصلة بين التقريرين؛

5 - **يؤكد** استعدادده لاستعراض مواصلة التدابير الواردة في القرار 2374 (2017)، بما في ذلك تعديل التدابير أو تعليقها أو رفعها، حسبما يكون مناسباً في أي وقت؛

6 - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.